حيث جوز عطفه على قنوان ودفع بانها لا تنشاها بالنخيل كما مخرجة منه والاحسن
ما ذكره المحقق التفتازاني انه يعطف على اعناب على ان من النخيل عطف معمول الابتداء
على معمول به من المبتدا والخبر وقدر الكشاف معناه فالاعناب اى من بيان اعناب
قال المحقق التفتازاني لان الكشاف لا يكون من العنب نفسه بل من النبات والاشجار والابعد ان
يقال المراد انه من جنات في العنب حصلت الجنات فيه انه حاصلة من الاعناب وكانه
لهذا لم يلتفت القاضي الى تقديره والله تعالى اعلم ق ايضا عطف على نبات قال الاظهر
لفظا ومعنى عطف وجنات على خضرا وعطف الزيتون والرمان على حبا متراكبا قلت
لم يلتفت اليه لانها في سلك واحد فلابد لها من معطوف عليه يجمعها وهو نبات كل شيء
متشابها ق حال من الرمان لانه الجميع لافراده او من الجميع بتاويل كل واحد او الجميع فانهم
فان قلت باي من التاويل يكون اطلاق قوله بعضا ذلك متشابه وبعضه غير متشابه وايضا
المتشابه يستدعي المتعدد دون كل واحد غير متعدد قلت المراد كل نوع والنوع متعدد
يحتمل التبعيض والمضاف محذوف اى متشابها بعضا كل نوع وغير متشابه بعضه و
البعض متعدد في الحقيقة والكشاف جعله حالا من الجميع بمعنى جعله حالا من الرمان وحذف مثله
في البواقي ق بضم الثاء والميم يرشد اليه الخشب والكتب ق كيف يخرجه ضئيلا قال المحقق
يشير الى ان التقييد بقوله اذا اثمر للاشعار بانه ضعيف غير منتفع به فيقابل حال اليانع
ويدل كمال النفاوت على كمال القدرة وعلى هذا الاتم ما نقل عن المصنف ان عطف ينعه على
ثمرة من سنخ الاختصاص على طريقة وجبريل وميكال لدلالة على ان اليانع اولى من الغض
فلذا لم يقل الى غضه ثمره وينعه هذا اقول كانه حمل قوله اذا اثمر على الامر عند اول النظر الى
ثمره على طريقة اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم والمراد النظر الى الثمر من اول حاله
الى اخره فلا حاجة في قوله وينعه على سنخ الاختصاص وح لا يفوت الامر بالنظر الى دقائق
القدرة بين زماني الخروج والينع وفهم حيث فيها اشارة الى كيفية النظر وارشاد اليها
لاقتصاره عليه ثم قوله والى حال نضجه اشارة الى تقدير الوقت لسبيل ما ضره رايا بالحكيم الى كتفاء
بالمذكور ويحتمل تقدير الاول يعطف ينعه على اثمر بحسب المعنى كانه قيد وقت اخراجه ثمره وينعه
وقوله لقوم يؤمنون اشارة الى ان نفع تلك الايات لقوم يتحققون مؤمنين واما
بالنسبة الى الكفار فعلى كمال الاضرار لانها حجة عليهم يوم يكشف عن الاسرار ويخزى الاشرار
والاخيار ق بان عبدوهم وقالوا الملائكة بنات الله كلا الامرين موجب التشريك
الاول ظاهر والثاني لان الولد كفو الوالد فيجب ان يشاركه في صفات الالوهية ق

وساهم

وسماهم جنا لاجتنانهم تحقيرا لشانهم يعني اطلق على الملائكة الجن لما ذكرتم لكنهم
في الاجتنان والاستتار بطريق التشبيه البليغ اي مثل الجن دون الاستعارة لانه
لا بد فيها من كون المشبه به اقوى وليس الجن اقوى في الاجتنان تحقيرا لشانهم بجعل
عبده واما هو كالجن في كونه مخلوقا مستترا عن الاعين لتقييد الشركاء بالاجتنان التعميم
ان ليس الكلام في الاوثان او عيسى ومريم ولا يبعد ان يراد بالجن تقييد الشركاء بالاجتنان
ليعلم ان ليس الكلام في الاوثان المخنع حاله في الشركة بمعنى جعلوا شركاء لا دليل على شركتهم
ق وقالوا ان الله خالق الخير وكل نافع والشيطان خالق الشر وكل ضار كانه اراد بالشيطان
ما يعم الابليس واتباعه والا لم يصح شركاء ولك اعتبر عبارة الكشاف وابليس خالق الشر البته
والاظهر ان المراد انهم جعلوا الشيطان شريكا لله تعالى حيث تبعوا ما يبلغهم الكهنة عن الشيطان
كما يتبع المؤمنون الانبياء فيما يبلغون لهم عن الله تعالى ق ومفعولا جعلوا شركاء الجن
قدم المفعول الثاني على الاول لمزيد الاهتمام به لان التوبيخ في التشريك سواء كان الجن او الانس
ولذا قدم لله اذ الكان المفعول لان لله شركاء ولم يرض المحقق التفتازاني بكون النكتة
ولكن فيه تقديم الله لان تقديم المسند الظرف على المسند اليه النكرة على الاصل فلا حاجة فيه
الى النكتة وفيه بحث لان تقديم المسند على المسند اليه خلاف الاصل قدم لتصحيح المبتدا او
غيره غايته ان النكتة الاولى لا ينفك عنه الاترى ان تقديم المسند اليه الاصل وبذكر له دواعي
ق حال بتقدير قد او بغيره بيان المعنى انه بتقدير قد علموا انه خلقهم كما ذكره المحقق التفتازاني
ولا يخفى ان التركيب لا يحتمل مثل هذا الحذف فتوجيهه ان المراد وقد خلقهم خلقا معلوما
لهم وبتغيير الخلق بحسب مقتضى المقام لان اللائق بمقام التوبيخ وذكر وقد اشار
بقصده وليس منا بخلق كمن لا يخلق الى نحو ما قربه وقد خلقهم على تفسيره بان الله تعالى خالق
الجن والمخلوق لا يشارك الخالق ووجه الترجيح انه يوافق قوله افمن يخلق كمن لا يخلق
وفيه انه ليس ما يدل على ان الخالق لا يخلق الا ان يقال من المعلوم المخلوق لا يخلق
والبحث فعال ق او على شركاء اي وجعلوا له اختلافهم للافك حيث نسبوه اليه اذ
قالوا والله امرنا بها وعلى هذا يكون جعل متعديا الى مفعول واحد فلا يصح جعله في المعطوف
عليه متعديا الى مفعولين كما تقرر فيما سبق بل ينبغي ان يجعل لله متعلقا بخلق وشركاء
مفعولا والجن بدلا لا فهذا من الاحتمالات وقد ترك مع انه يحتاج الى ذكره ق فقالت
اليهود اي فخرقوا الجموع للتكثير لا لان الجماعة باعتبار ثبوت الفعل لكل واحد

والمراد التحقير بالنسبة الى مقام الشركة فلا يلزم ما اورد انهم والاولى ان ذكر الجن للتنقيص صح صح

Copyright © King Saud University